الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
ـ قسنطينة ـ

كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة والدراسات
القرآنية

الرقم التسلسلي : .....
رقم التسجيل : .....

الظّواهر اللّغوية في القراءات الواردة في كتاب "المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز" لابن عطيّة

بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير
في اللغة والدّراسات القرآنية

إعداد الطالب : عبد الوهاب شيباني

إشراف أ.د : سامي عبد الله الكناني

أعضاء اللجنة :

الاسم واللقب	الصفة	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية
رابح دوب	رئيسا	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر
سامي عبد الله الكناني	مشرفا ومقررا	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر
حسن كاتب	عضوا	أستاذ محاضر	جامعة منتوري
بلقاسم ليباريز	عضوا	أستاذ محاضر	جامعة الحاج لخضر ــ باتنة

السنة الجامعية : 1424 ــ 1425 هـ
2003 – 2004 م

نوقشت يوم : .....

ملخّص البحث و نتائجه

الحمد لله الذي وفّقني إلى اختيار هذا الموضوع كما وفّقني إلى إنهائه، فله الحمد حتّى الرّضا و له الحمد بعد الرّضا.

و بعد فقد كان موضوع بحثي الظّواهر اللّغوية في القراءات الواردة في تفسير " المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز " لابن عطيّة الغرناطي.

و قد سلكت فيه مسلكًا منهجيًا اقتضى أن يكون في فصل تمهيدي و ستّة فصول أخرى، يسبق كلّ فصل مدخل و تليه خاتمة.

ففي الفصل التمهيدي: تناولت الجوانب المتعلّقة بحياة ابن عطيّة و ما أحاط بها من أسرة و تأثير بيئي و اجتماعيّ. و قد جمعت كلّ ذلك في مبحث.

بينما خصّصت مبحثاً آخر للتّعريف بكتاب ابن عطيّة في تفسير القرآن الكريم ألا و هو " المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز".

و أمّا المبحث الثالث فقد جعلته لموضوع تأثير " المحرّر الوجيز " فيمن جاء بعده من المفسرين.

و ينبغي أن أنبّه هنا إلى أنّني و من خلال ذلك التّعريف الموجز بابن عطيّة و أسرته و بيئته و محيطه الاجتماعيّ، استخلصت بعض النّتائج ألخّصها فيما يليّ:

انعكاس آثار البيئة التي أحاطت بابن عطيّة على ابن عطيّة نفسه، فقد كانت بيئة تزخر بشتّى أنواع العلم و الفقه و المعرفة، و قد أفاد هو من ذلك كثيراً، ممّا جعل أهمّ مؤلفاته و هو " المحرّر الوجيز " تنعكس عليه أهمّ آثار خصوبة عصره.

و تتأكّد تلك الآثار من خلال تأثير هذا المؤلّف نفسه في العديد من العلماء و المفسرين الذين جاءوا بعده، منهم: القرطبي من خلال تفسيره المشهور " الجامع لأحكام القرآن الكريم "، و أبو حيّان التوحيدي في تفسيره المعروف باسم " البحر المحيط "، و الثعالبي من خلال " الجواهر الحسان ".

هذا فيما يتعلّق بالفصل التمهيدي، أمّا بالنسبة للفصول الأخرى فقد كانت البداية بالجانب النّحوي الذي اقتضت طبيعة البحث أن أجعله في ثلاثة فصول نظراً لكثافة الظّواهر الإعرابية المختلفة، و لتكرارها أيضاً في مواضع مختلفة من تفسير ابن عطيّة الذي أنا بصدده، فهي تتكرّر بحسب القراءة، فهي إمّا مرفوعة و إمّا منصوبة، و هكذا.

و في الفصل الأوّل من هذا البحث تعرضت للظّواهر النّحوية التي ذكرها ابن عطيّة في تفسيره و كان تركيزي على التّغيير في الحركة الإعرابية التي جرى حولها خلاف بين القرّاء، كما تناولت أوجه الخلاف الإعرابية بين ابن عطيّة و بعض النّحاة. أمّا ما اتّفق عليه القرّاء و أجمعوا فقد أغفلته لأنّه خارج عن نطاق البحث.

و كان منهجي في هذا الفصل أن أتناول المرفوعات من الأسماء و الأفعال من فاعل و نائب عن الفاعل، و أسماء " كان " و أخواتها، و أخبار" إنّ " و أخواتها و" لا " النافية للجنس، و الفعل المضارع المجرّد من النواصب و الجوازم، و توابع كلّ هذه المرفوعات.

و في الفصل الثاني تناولت المنصوبات من الأسماء و الأفعال و توابعهما. و قد كانت محاور هذا الفصل كثيرة أيضاً حيث تضمّنت: المفعول به، و المنادى، و المفعول المطلق، و المفعول لأجله، و المفعول فيه، و المفعول معه، و الحال، و لم أتناول التّمييز لانعدام اختلاف القرّاء حوله، كما أنّني أضربت صفحاً عن تناول أخبار" كان " و أخواتها و أسماء " إنّ " و أخواتها، و ذلك لكوني تطرّقت إلى مرفوعاتها في الفصل الأوّل. و ختمت الفصل بعرض بعض الأمثلة التي وردت في " المحرّر الوجيز " حول المضارع المنصوب.

و في الفصل الثالث من هذا البحث تطرّقت إلى المجرورات من الأسماء فتناولت الاسم المجرور بحرف الجرّ، و المجرور بالإضافة، و توابع هذين النّوعين. و في مجال الأفعال تناولت الأفعال المجزومة التي اختلف حولها القرّاء، و ما تعلّق بها من توابع.

و في كلّ هذه الفصول، و في الفصول الأخرى أيضاً جعلت لكلّ ظاهرة ما لا يزيد على ثلاثة أو أربعة، لأنّني لو زدت لزاد حجم البحث أضعافاً مع الإخلال بالخطّة السّديدة.

و في الفصل الرّابع خضت غمار الظّواهر الصّرفيّة الواردة في القراءات التي جاءت في " المحرّر الوجيز " و قد جعلت الحديث عنها في مباحث انطلاقاً من الأسماء ومروراً بالمصادر ومشتقاتها، وانتهاء بالأفعال وصيغها المختلفة، وهذه المباحث هي على التوالي:

المبحث الأوّل:

ويتعلّق بالأسماء ومنها:

1- المذكّر و المؤنث:

و قد اعتمدت في هذا الموضوع و في غيره على شواهد لا تتعدى الثلاثة أو الأربعة تحاشيا للإسهاب و توخّيًا للتّركيز و التّدقيق.

و قد وجدت ابن عطية، في مواضع عديدة، ينتقي من الأدلّة ما يثلج الصّدر و يريح البال، ومن أمثلة ذلك ما قدّمه عندما علّل لقراءتي التّذكير و التّأنيث، عند تفسيره لقول الله تبارك و تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ ﴾[الأنعام 55].يقول ابن عطية:« وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم": ﴿ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ ﴾"برفع السبيل وتأنيثها، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة و الكسائي " **وليستبين سبيلُ** " برفع السبيل وتذكيرها وعرب الحجاز يؤنثون السبيل، وتميم وأهل نجد يذكرونها[1]».

2 - المفرد و المثنى و الجمع:

لا نكاد نقع على تعليق لابن عطية في هذا الباب خالٍ من تعليل أو شاهد شعريّ أو قرآني آخر أو رأي لغويّ مشهور، فهو مثلا عندما يتطرّق إلى تفسير قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا اجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ...﴾[البقرة:128].يقول: « و قرأ ابن عباس و عوف " مُسْلِمِينَ "

(1) المحرر الوجيز: 2 / 297، 298.

على الجمع [1]». و نظيره أيضًا ما ورد عند تفسير قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ . . . إِلاَّ أَنْ يَخَافَا . . . ﴾[البقرة:228]. يقول ابن عطية: « و في مصحف ابن مسعود " إلا أن يخافوا " و الضمير على هذا للحكام و متوسطي أمور الناس[2]».

المبحث الثاني:

ويتعلّق بالمصادر ومشتقاتها:

1- **المصادر:**

و قد تعمّدت في ذلك التركيز على الجانب اللّغوي لأنّ اغلب الاختلافات في المصادر كانت نتيجة لتباين اللّهجات العربية.

2- **المشتقات:**

و قد قسمتها إلى مباحث هي: اسم الفاعل، و صيغ المبالغة، و اسم المفعول. بينما استغنيت عن أسماء المكان والزمان والآلة وغيرها، نظراً لقلّة بعضها في القراءات، وغياب بعضها الآخر.

المبحث الثالث:

ويتعلّق بالأفعال المختلفة الصّيغ كما وردت في قراءات" المحرّر الوجيز" وهي:

1 – باب " فعل " و " أفعل "، و باب " فعّل "، و باب " فاعل "، و هناك صيغ أخرى جمعتها معًا تحاشيًا للإسهاب المملّ، و ذلك كصيغ " ا نفعل " و " أفعال " و" تفعل "...وغيرها.

و في الفصل الخامس: عرّجت على الظّواهر الصّوتيّة في القراءات التي ذكرها ابن عطية في تفسيره " المحرّر الوجيز " و قد جعلتها في مباحث على الشّكل الآتي:

---

(1) المحرّر الوجيز:1 / 211.

(2) المرجع نفسه:1 / 307.

المبحث الأول:

الإمالة: و قد أبرزت ذلك بحسب ما ورد في " المحرر الوجيز " إذ عثرت على قراءات غير كثيرة و لعلّ مردّ ذلك هو أنّ ابن عطيّة اكتفى ببعض الأمثلة لكون الإمالة من الظّواهر الصوتية التي لا تؤثّر كثيرًا على مبتغاه المتمثل في التفسير، و في الوقوف على أهمّ المعاني التي يهدف إليها القران الكريم، و ذلك بخلاف الظّواهر النّحوية كالفاعل و المفعول به، و كالظّواهر الصرفية المتعلّقة بصسغ الأفعال فـ " تفعل " بتاء المخاطب و " يفعل " بياء الغائب، وهكذا.

المبحث الثاني:

الإدغام: و سرت في هذا الموضوع على المنهج السّابق الذي سلكته في الإمالة، و لاحظت أنّ ابن عطية أكثر من تناول الإدغام مقارنة بما تناوله في الإمالة، و يبقى مع ذلك اهتمامه بالجانب الصوتيّ قليلاً للسّبب المشار إليه سابقًا.

المبحث الثالث:

الهمز: و هو من الموضوعات الصّوتية التي أسهب ابن عطية فيها، بل لقد استحوذ هذا الموضوع في المحرر الوجيز على مساحة هائلة، بل و حتى في الكثير من كتب القراءات و مآل ذلك إلى تفرعه إلى مواضيع كالتّحقيق و التّخفيف، و الوقف على الهمز و غيرها.

المبحث الرابع:

الوقف: و قد عالجه ابن عطية من ناحية نحوية إذ أن العلاقة بين الوقف و النحو وطيدة.(فلا يوقف على المضاف دون المضاف إليه، و لا على المنعوت دون النعت و لا على الرافع دون المرفوع .....الخ).

المبحث الخامس:

المدّ والقصر: لقد اتفق القرّاء على بعض المدود واختلفوا في أخرى، إلاّ ابن عطية في تفسيره" المحرر الوجيز" لم يكثر من هذا النوع من الصوتيات (المدّ والقصر) لأنّه يتعلق بقضايا الصّوت التي إنْ أضرب عنها، لا تؤثّر في مقصده وهدفه الذي هو الوقوف على معاني الذكر الحكيم.

كما أنّ انتقاءه لنماذج معينة في مجال الصوتيات كافٍ للاستشهاد خاصة إذا كان لتلك النماذج ما يماثلها فيقاس عليها وكذلك ما أشبه ذلك في جميع القرآن.

المبحث السادس:

هاء الكناية: ولم يكن موضوع هاء الكناية بأوفر حظًّا ممّا سبق، بل لعلّه وموضوع " الياءات" من المواضيع التي استغرقت صفحات قليلة.

المبحث السابع:

الياءات: و كما أسلفت فقد كان حظّ موضوع " الياءات " قليلاً مقارنة بما سبق من مواضيع الصوتيات.

وفي الفصل السادس ركّزت على محورين مهمّين في " المحرّر الوجيز " وهما: اللغات و اللهجات و النحاة و اللغويون في" المحرر الوجيز"، وقد جعلتهما في مبحثين اثنين:

المبحث الأوّل:

اللّغات و اللّهجات:

لقد تعمّدت أن أجعل موضوع اللّغات و اللّهجات الواردة في القراءات القرآنية في " المحرر الوجيز " منفصلاً عن موضوع الصّوتيات و ذلك رغم ما بينهما من تّرابط شّديد، حتى إنّ بعض الباحثين منهم عبد الفتاح إسماعيل شلبي و عبد الصّبور شاهين، فالأوّل منهما جمع في عنوان كتاب له بين الإمالة وهي من المواضيع الصّوتية، وبين

اللّهجات و سمّاه: " الإمالة في القراءات و اللّهجات العربية[1] "، و ذلك للعلاقة الوطيدة بينهما. و أمّا الباحث الثاني و هو الدّكتورعبد الصّبور شاهين فقد جعل عنوان كتابه: " القراءات القرآنية في ضوء علم اللّغة الحديث[2] "، و جمع فيه بين الظّواهر الصّوتية و اللّهجات العربية و اللّغات الأعجمية.

المبحث الثاني:

وفي هذا المبحث تحدّثت عن أثر النّحاة و اللّغويين في المحرر الوجيز و موقف ابن عطية منهم بادئًا بإمام البصريّين سيبويه، فإمام الكوفيّين الفرّاء فالأخفش، فالزّجاج، فالفارسيّ، فتلميذه ابن جنيّ.و هكذا... و انتهيت بإمام المفسرين أبي جرير الطّبري، لكونه مفسّراً لا لغوياً- رغم أنّ تفسيره يعجّ بالظّواهر اللّغوية المختلفة-، وقد راعيت في هذا التّرتيب أيضاً التّرتيب الزّمني لوفاة كلّ لغويّ من هؤلاء الذين ذكرتهم، الأقدم فالأقدم. و قد تخلّل كلّ دلك إشارات منّي إلى بعض مهاجمات ابن عطية لهؤلاء أحيانًا، و أحيانًا أخرى ينصفهم فيعبّر عن قبوله لآرائهم و احتجاجه لبعضها. كما أشرت إلى نقوله عن بعضهم سواء صرّح بذلك أم لم يصرّح، و قد انتقيت من ذلك بعض الشّواهد و الأمثلة بعد أن قمت بتحقيقها معتمداً على مراجعها الأساسية.

و خلاصة ما استنتجته ممّا سبق أنّ بحثي هذا قد تخلّل استعراضاً لبعض آراء النّحاة التي وردت في " المحرّر الوجيز"، مع وقوفي على بعض مواقف ابن عطية من تلك الآراء. فقد وجدته قد قبل بعضها و ردّ بعضها الآخر، و ظهر لي تحيّزه الواضح لآراء البصريّين و تعصبه لهم، ويكفي دليلاً ما ذكرته سابقًا بشأن تأثّره برؤوس البصريّين، وحتى أبو عليّ الفارسيّ كان بصريًا، و مؤلفاته تدور في فلك البصريين الذين يستحدثون القياس، و من مأثور قوله: « أخطئ في مائة مسألة لغوية، و لا أخطئ في واحدة قياسية[3]». وحتى تلميذه ابن جنّي الذي تأثّر به ابن عطية أيضًا، جرى على نهج شيخه أبي عليّ في الإرتشاف من معين مدرسة البصرة، و لمّا مات

(1) ورد ذكر هذا الكتاب في الفصول السابقة.
(2) ورد ذكر هذا الكتاب في الفصول السابقة أيضا.
(3) معجم الأدباء: 2 / 424.

أبو عليّ تصدّر – أبو الفتح – في مجلسه ببغداد[1].

و من أمثلة تأثّر ابن عطية بهذا المذهب ما ذكره عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ فَإِذًا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا ﴾[النساء 53]. يقول في ذلك: « و المعنى على الأرجح الذي هو مذهب سيبويه و الحذّاق (يعني البصريّين) و ذلك لأنّ سيبويه رأى الاستفهام في الآية السابقة استفهاماً على معنى الإنكار أي ألهمُ ملك؟[2]».

كما أنّ ابن عطية كان معتدّا برأي البصريّين عند تفسيره لهذه الآية الكريمة: ﴿... وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ [البقرة35]، حيث قال:« قال بعض الحذّاق: إنّ الله أراد النّهي عن أكل الشّجرة نهى عنه بلفظة تقتضي الأكل و ما يدعو إليه و هو القرب[3]».

و لعلّ تأثره الواضح بالمذهب البصري راجع لميله الشديد إلى أبي عليّ الفارسي و تلميذه أبي الفتح بن جنيّ، فقد تشبّع بأفكارهما، و نهل كثيرًا من مورد النّحو لديهما، بل إنّه كثيرًا ما يستشهد بآرائهما و ينقلها في كتابه " المحرر الوجيز " أحيانا ينسبها كلّها، و أحيانًا أخرى لا ينسبها كلّها. وانظر مثلاً إلى قوله عند تفسيره لقول الله تعالى:﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ... ﴾ [المائدة: 45]. يقول ابن عطيّة في ذلك: « و هذا إنّما يستقيم أن يكون عوضا إذا وقع قبل حرف العطف فهنالك يكون عوضا من الضمير الواقع قبل حرف العطف[4]».

فهذا الكلام و ما بعده وارد في كتاب الحجّة للقرّاء السبعة للفارسيّ[5] و قد تصرّف ابن عطيّة في بعض عباراته، و سلك المسلك نفسه مع الزّجاج حيث نقل عنه

---

(1) معجم الأدباء:3 / 466.
(2) المحرر الوجيز: 2 / 67.
(3) المر جع نفسه: 1 / 127.
(4) المر جع نفسه: 2 / 197.
(5) الحجة للقراء السبعة:3 / 225، 226.

بعض أفكاره النحوية و لكن دون أن ينسبها كلّها إليه، وذلك ربّما لكون هذه الأفكار تتطابق و آراءه الخاصّة، ولذلك ينسى أو يتناسى أصحابها فلا ينسبها أو لا ينسب بعضها إليهم، فقد وجدناه مثلاً عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ ... ﴾[الأنفال 32]. يقول:« و يجوز في العربية رفع " الحقّ " على أنّه خبر هو، والجملة خبر كان[1]». بينما قال الزّجاج: « ويجوز هو الحقّ من عندك، ولا أعلم أحداً قرأ بها، ولا اختلاف بين النحويين في إجازتها ولكن القراءة سنّة لا يقرأ فيها إلاّ بقراءة مرويّة[2]».

ومن ذلك أيضًا ما جاء عند تفسير قول الله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ [آل عمران: 73].يقول ابن عطية: « واتّفق أبو عمرو و حمزة و عاصم والأعمش على إسكان الهاء وكذلك كلّ ما أشبهه من القرآن، نحو: " نصله "جهنّم "[3] و " نؤته " و نوله " إلاذ حرفاً حكي عن أبي عمرو أنّه كسره وهو قوله تعالى: ﴿ فَأَلْقِهِ إِلَيْهِمْ[4]﴾ »[5].

و الغريب في الأمر أنّ هذه العبارات كلّها وردت في كتاب " معاني القرآن وإعرابه " [6]، و أنّ ابن عطية لم ينسبها إلى صاحبها الزجّاج.

و مع ذلك لا يجب أن ينكر أنّ لابن عطية آراء ه الخاصّة التي تفرّد بها ولم تكن من قبيل النّقل عن الآخرين، فهو أحيانًا يقف معترضًا على قول هذا، و يخطّىء قول ذلك، و يرجّح هذه القراءة على تلك، ومن أمثلة ترجيحه لقراءة على أخرى ما ذكره عند تفسيره لقول الله تبارك و تعالى:﴿... وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ

(1) المحرر الوجيز: 2 / 521.
(2) معاني القرآن وإعرابه: 2 / 411.
(3) النساء: 115.
(4) النمل:28.
(5) المحرر الوجيز: 1 / 457.
(6) معاني وإعراب القرآن:1 / 432.

وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ ﴾[آل عمران:79].يقول: « و القراءتان متقربتا المعنى، و قد رجّحت قراءة التّخفيف بتخفيفهم " تدرسون " و بأنّ العلم هو العلّة التّي توجب للموقّق من النّاس أن يكون ربانيا، و ليس التعليم شرطا في ذلك. و رجّحت الأخرى بأنّ التّعليم يتضمّن العلم، و العلم لا يتضمّن التّعليم، فتجيء قراءة التثقيل ابلغ في المدح[1]».

و يضيف إلى ما سبق:« و من حيث العالم بحال من يعلم، فالتّعليم كأنه في ضمن العلم، و قراءة التخفيف عندي أرجح [2].

و عند تفسيره للآية الكريمة:﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ...﴾[آل عمران:18].يقول ابن عطيّة: « و أصوب هذه القراءات قراءة الجمهور [شهد الله] و إيقاع الشهادة على التوحيد، والملائكة وأولوا العلم " عطف على اسم الله تعالى[3]».

و قد بيّنت مواقف بعض اللّغويين و طعنهم في ابن عطية عندما تعرّض لظاهرة خفض " الأرحام " من قوله تعالى: ﴿ ...وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا.﴾[النساء:1]. و كان منهم أبو حيّان التّوحيدي، إذ ردّ عليه عندما اعتبر هذه الظاهرة مخالفة لقواعد النحو و بخاصة قواعد البصريّين[4]، والحقّ أن قراءات القرآن الكريم جميعًا حجّة في النّحو سواء كانت سبعيةً أم شاذّة. وبعكس أبي حيّان كان موقف القرطبيّ عبارة عن إشارة عابرة فقط لموقف ابن عطية من القراءة السابقة[5].

---

(1) المحرر الوجيز: 1 / 463.
(2) المرجع نفسه: 1 / 463.
(3) المرجع نفسه: 1 / 413.
(4) المرجع نفسه: 2 / 4، 5، و البحر المحيط:3 / 499، و فصل المجرورات (العطف) في هذه الرسالة.
(5) الجامع لأحكام القرآن: 5 / 4.

و لم يقتصر دوري على ما ذكرته من انتقاء وترتيب، فحسب بل انحصر أيضا في ثلاث مهامّ:

المهمة الأولى:

هي قيامي بدور المحقق في القراءات التي ذكرها ابن عطية في تفسيره" المحرر الوجيز " فإذا قال مثلاً: و قرأ الحسن بن أبي الحسن و أبو السمال " ظلْمات " بسكون اللام [1]، أعود إلى تفسير " البحر المحيط " مثلا أو إلى " المحتسب " أو إلى غيرهما، وقلّما أكتفي بمرجع واحد لأتحقّق من صحّة نسبة هذه القراءة.

المهمّة الثانية:

و هي مقارنة الأحكام النحوية و الصرفية و الصوتية التي وردت في " المحرر الوجيز " بما ورد في أهمّ المراجع التي اقتبس عنها ابن عطية كمعاني القرآن و إعرابه للزّجاج و الحجة للقرّاء السبعة للفارسيّ و المحتسب في تبيّين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها لابن جنيّ و غيرهما.

المهمّة الثالثة:

و تتمثّل في النتائج المتوخّاة من هذا البحث و المقارنة بين ما ورد عند ابن عطية من خلال " المحرر الوجيز " وبين ما ورد عند غيره، ومن ذلك أيضاً أن استنتج مثلا تفرّد ابن عطيّة برأي لغوي أو توجيه محكم لقراءة قرآنية ما، و قد خصّصت لذلك مبحثًا في الفصل السادس من هذا البحث و ذلك لوفرة الأمثلة و غزارتها في " المحرر الوجيز". وهذه خلاصة لبعض الاستنتاجات:

1- إقلال ابن عطيّة من الظّواهر الصوتية، برغم إسهابه و إفاضته في توجيه أغلب قراءات الهمز التي استعرض. ومردّ هذا الإقلال إلى كون الغاية من تأليف كتاب " المحرّر الوجيز " هي الوقوف على أهمّ المعاني المتوخّاة من آي الذّكر الحكيم، ويكفي

(1) المحرر الوجيز: 1 / 100.

عنوان الكتاب دليلاً " المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز "، فهو تفسير للكتاب العزيز.

2- وابن عطيّة ضليع في أمور الصّرف والأبنية المختلفة للفعل ولعلّ ما ساعده على ذلك هو معرفته بكتب اللغويّين الكبار كسيبويه والزّجاج والفارسيّ و ابن جنيّ و غيرهم.

3- وإنّه في الأغلب الأعمّ يربط بين الجانب الإعرابي للكلمة ومعناها اللّغوي و هذا خدمة لغرضه المتمثل في التفسير.

4- و هو غالباً ما يقوم بترجيح قراءة على أخرى، ومثال ذلك ما ورد عند تفسير قول المولى تبارك وتعالى: ﴿ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ ﴾[آل عمران: 79]. يقول ابن عطيّة: « والقراءتان متقاربتا المعنى، و قد رجّحت قراءة التّخفيف بتخفيفهم " تدرسون " و بأنّ العلم هو العلّة التي توجب للموقف من النّاس أن يكون ربّانيًا، و ليس التعلّم شرطا في ذلك، و رجّحت الأخرى بأنّ التّعلم يتضمن العلم، و العلم لا يتضمن التعلم، فتجيء قراءة التمثيل أبلغ في المدح[1]». و يضيف: « و من حيث العالم، كحال من يعلم فالتّعليم كأنّه في ضمن العلم و قراءة التّخفيف عندي أرجح[2]».

و إذا كان ثمّة رأيٌ لا يراه صوابًا اعترض عليه و خير ما يمثّل ذلك ما يأتي:

-قوله معقّبا على ما سبق: « و في هذا عندي اعتراض لأنّ ذلك لم يروَ مسموعا عن العرب وإنّما انتزع من الآية والآية المحتملة، قال الخليل في العين[3]: " و البين " الوصل و الظاهر.

(1) المحرر الوجيز:1 / 463.

(2) المرجع نفسه: 1 / 463.

(3) العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق مهدي المخزومي و إبراهيم السامرائي، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، 1408 هـ - 1988م: 8 / 380.

- و ردّه على قول سيبويه والخليل الذي رواه المهدوي و مكّي[1]، و لا يدري ابن عطية من أين استقياه، و هو أنّ خبر المبتدأ في قراءة من فتح اللاّم في " لما آتيتكم[2] "

هو في قوله " من كتاب وحكمة " حيث اعتبر ابن عطية ذلك مفسدًا لمعنى الآية ولا يليق بسيبويه والخليل، والصّواب أنّ الخبر هو" لتُؤمنُنّ " كما قال أبوعليّ والزّجاج[3].

5- التقعيد: فقد ورد عند تفسير قوله عزّ من قائل: ﴿ يَا أَيُّهَا الذِينَ آمَنُوا استعينوا بِالصَّبْرِ والصَّلاةِ إِنَّ اللهَ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾ [البقرة: 153] . قاعدة نحوية تتعلق بنداء المعرّف بـ " أل" التّعريف، يقول ابن عطيّة في ذلك: « "" يا " حرف نداء، و " أيّ " منادى، و " ها " تنبيه، وتجلب " أيّ " فيما فيه الألف و اللاّم، لأنّ في حرف النداء تعريفًا ما، فلو لم تجلب " أيّ " لاجتمع تعريفان[4]». و في " المحرّر الوجيز " أمثلة أخرى كثيرة، أضربت صفحا عن معظمها لأنّ المقام لا يسعني لسردها كلّها.

و من هذا العرض السّريع، الخَص بعض الشّروط التي هي ضروريّة في نظر ابن عطيّة، و هي على هذا النّحو:

1- ضابط القراءة الصّحيحة لدى ابن عطيّة هو الإجماع الذي يقتضي موافقة القراءة لوجه العربية، و موافقة الرّسم العثمانيّ، و صحّة السّند[5].

---

(1) ورد هذا الكلام في الكشف: 1 / 352، وقد ذيه مكي أنّه فسّر هذه المسألة في كتابه " تفسير مشكل القرآن "، بينما لم يرد هذا الكلام في التبصرة: ص 462 عند تفسير سورة آل عمران: 81.

(2) في تفسير قوله تعالى في سورة ال عمران: 81﴿ و إِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ ﴾. انظر المحرر الوجيز: 1 / 465

(3) معاني القرآن وإعرابه: 1 / 437.

(4) المحرر الوجيز: 1 / 227.

(5) يقول ابن الجزري في ذلك: « كل قراءة وافقت العربية و لو بوجه، و وافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة، التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القران ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين ».انظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري: 1 / 9.

2- جواز التلاوة بمثل هذه القراءة في الصّلاة و خارجها[1].

3- ما روي عن الصّحابة و التّابعين من القراءات الشاذّة إنما هو عبارة عن روايات فقط.

4- ما نقل عن الآحاد ممّا ورد عن الصّحابة و التّابعين، و كان له وجه في العربية وخالف خطّ المصحف العثماني، فهو من روايات الآحاد التي لا تصّح القراءة بها في الصّلاة[2].

(1) المحرر الوجيز:

(2) النشر في القراءات العشر: 1 / 44.